عقد الاجتماع في مركز الملك عبدالله المالي

مجلس إدارة «التقاعد» يطلع على مراحل المشروع

عقد مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد اجتماعه الـ«٢٠٧» في مقر مشروع مركز الملك عبدالله المالي، برئاسة معالي وزير المالية، الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، وأعضاء المجلس. وبعد ختام الجلسة قام المجلس بجولة تفقدية للاطلاع على ما تم إنجازه من مراحل المشروع.

واطلع المجلس على ما تم تنفيذه من المرحلة الأولى من المباني والتي من المتوقع أن تكون جاهزة في شهر مايو المقبل، كما اطلع على مراحل تنفيذ المرحلة الثانية للمشروع والتي من المتوقع أن تكتمل في شهر مارس ٢٠١٢.

واستمع أعضاء مجلس الإدارة إلى شرح مفصل من المهندسين السعوديين العاملين بالمشروع، حيث انطلقت معظم أعمال البنية التحتية والطرق ونظام التبريد ونظام القطار، كما أن مراحل العمل تسير حسب الجدول الزمني المعتمد فيما يتعلق بمناطق الجذب ومواقف السيارات. وقد أبدى المجلس ارتياحه للمستوى الذي يتم بموجبه تنفيذ أعمال التشييد والبناء، كما حث المجلس إدارة المشروع على الاهتمام بسرعة التنفيذ واستكمال ما تبقى من مراحل المشروع حسب المواعيد المحدده لذلك.

يذكر أن شركة الاستثمارات الرائدة، الذراع الاستثماري العقاري للمؤسسة العامة للتقاعد، تتولى الإشراف على تنفيذ هذا المشروع والمشاريع العقارية الأخرى للمؤسسة، ويعمل بالشركة مجموعة من المهندسين السعوديين المؤهلين، كما تساندهم شركتان من الشركات العالمية المتخصصة في مجال إدارة المشاريع «هيل إنترناشونال وهانمي بيرسون».

ويضم المشروع عدداً من المباني الخاصة بالمكاتب الإدارية المجهزة بأفضل التجهيزات والمتطلبات المكتبية، وكذلك يضم مباني سكنية تبلغ نسبتها ما يقارب ٢٦٪ من مباني المشروع، كما يحتوي المشروع على ثلاثة فنادق خمسة نجوم لرجال الأعمال، تديرها شركات خدمات فندقية كبيرة، إضافة إلى مباني الخدمات المساندة الأخرى ومباني الجهات الحكومية الخاصة بالأمن والدفاع المدني، كما تتوافر في المشروع سبعة مساجد، إضافة إلى عدد من مناطق الجذب والترويح مثل

العساف:

مشروع المركز المالي يسير وفق المخطط الزمني

«متنزه الوادي، وحوض الأسماك، وصالة العرض، ومتحف العلوم، ومتحف الأطفال التفاعلي، والمرافق التعليمية الأخرى».

ويسير العمل حاليًا في المشروع على مدار الساعة، ويبلغ عدد العمالة فيه نحو ثلاثة عشر ألف عامل من المتوقع أن يرتفع عددهم إلى خمسة وعشرين ألف عامل في الفترة القادمة.

من جانب آخر أكد د.إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، وزير المالية رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد، أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، يتابع مراحل تنفيذ مركز الملك عبدالله المالي شخصيًا، من خلال تقارير شهرية ترفع إليه، تحمل تطورات العمل ومراحل التنفيذ، لافتًا إلى أن هذه المتابعة الشخصية دافع كبير لمجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد ولجميع العاملين في المركز للإسراع في تنفيذ المشروع بالأسلوب الصحيح. وقال العساف: «نحن فخورون بما نراه اليوم من مراحل الإنجاز لمشروع يمثل مصدر فخر في وضعه الحالي، وما سيكون عليه حال الانتهاء منه».

ولن يقف تميز مركز الملك عبدالله المالي وأهميته بما فيه من أنشطة اقتصادية على المملكة فقط، بل سيكون تميزه عالميًا، سواء من حيث التصميم، أو من الناحية البيئية، والأهم من ناحية العمل والأنشطة الاقتصادية التي يضمها.

وحول الكثافة المرورية التي سيشهدها مركز الملك عبدالله المالي حال الانتهاء منه وبدء الأنشطة الاقتصادية فيه، فسيكون هناك عنصران رئيسان للحركة المرورية، منهما ما هو خارج المركز وهذا تمت دراسته من قبل اختصاصيين مع جهات حكومية مثل مرور الرياض، وجهات أخرى في الرياض فيما يخص انسيابية حركة المرور من الخارج إلى داخل المركز وانتقالها بسلاسة، بما في ذلك الممرات التي توجد تحت الأرض. أما فيما يتعلق بداخل المركز فهناك أساليب حديثة للانتقال. والفكرة هي أن تقف السيارة داخل الموقف لتنتهي بذلك علاقة صاحبها بها، إلى حين خروجها من المركز، ويكون الانتقال داخل المركز عبر القطار المعلق، أو عبر الجسور المغطاة بين المباني دون الخروج إلى الشارع، بالإضافة إلى إمكانية التجول على الأقدام في شوارع المركز بطريقة آمنة، وكل هذه الاختيارات والبدائل تمت دراستها. كما أن وجود المركز بين ثلاثة طرق رئيسة سريعة أسهم في التغلب على مشكلة دخول المركبات وخروجها من المركز، وانسيابية الحركة المرورية.

وعن الجدول الزمني ووجود مشكلات، فإن العمل يسير وفق ما هو مخطط له، حيث يتم تزويد خادم الحرمين الشريفين شهريًا بتقارير مصورة تكشف الفرق بين الشهر الحالي والماضي.

ويعد المركز استثماريًا، وهو ما سيعود بالفائدة على المتقاعدين، خصوصًا أن المبنى من أموال المشتركين، ودور المؤسسة العامة للتقاعد هو تعزيز المركز المالي وتقويته لصناديق التقاعد، وبالتالي يعني ضمان صحة هذه الصناديق في المستقبل، وهذا أهم عائد للمتقاعدين أن يكون المركز المالي لصندوقي التقاعد المدني والعسكري في وضع ممتاز، لا سيما أن صناديق التقاعد في دول العالم تواجه بعض الصعوبات، وهذا ما يتم العمل على تجنبه في المملكة، ليكون المركز المالي لصندوق التقاعد في وضع ممتاز ليمول الالتزامات للمتقاعدين في المستقبل.

وسيضيف مركز الملك عبدالله المالي إلى الاقتصاد الوطني، حيث إن المملكة بحكم قوة اقتصادها ونشاطها المالي الكبير ووجود الأنشطة الاقتصادية والمالية في مثل هذا المركز ستؤدي إلى جذب شركات ومؤسسات مالية وانتقالها من خارج المملكة إليها، وليس فقط من حيث توافر وظائف، بل توفير الخدمات المالية في المملكة. ■